

# أكاذيب تستهدف المغرب لا تحل أزمة الجزائر



الماضي حملة انطلاق التلقيح ضد فايروس كورونا بتلقيه أول جرعة. في مقابل ذلك، لا يزال الجزائريون ينتظرون مصيرهم، بينما السلطات الجزائرية تروج لاتهامات مضللة ضد المغرب، تريد صرف انظارهم نحو اكاذيب جديدة لأنها تعرف جيدا أن الجزائريين يشاهدون القنوات التلفزيونية ويتابعون وسائل التواصل الاجتماعي التي نقلت صورا وفيديوهات الملك محمد السادس وهو يعطي انطلاقا حملة التلقيح ضد وباء كورونا. بينما لم تجد السلطات الجزائرية أي وسيلة لإلهاء الجزائريين سوى التشويش على المغرب بادعاءات كاذبة حول دعم مزعوم للانفصال.

السؤال المطروح اليوم على قادة الدولة العسكرية: أين لقاح الجزائريين؟ الجواب الواضح، لا لقاح في الجزائر لأن الدولة مفلسة ولا تريد لقاحا للجزائريين كي لا يعود الحراك إلى الشارع. كورونا قد ينتهي من كل دول العالم باستثناء الجزائر لأنها تخدم مصلحة استمرار الدولة العسكرية المفلسة.

جديرا بالاهتمام. هناك أزمة كورونا. إنها أزمة حقيقية. هناك أيضا أزمة أمن غذائي. هناك فقر. والبنية التحتية متخلفة. وهناك نقص في المساكن. وهناك بطالة واسعة بين الشباب خاصة. والبلاد على مشارف الانهيار.

بدلا من اختلاق الأوهام، بحثا عن عدو داخلي، وبدلا من استعداد المغرب، ليس من المفيد أكثر أن يحارب الجزائريون على جبهة الأزمات الحقيقية، بما يملكون من موارد؟ أم أن دون كيشوت لا يجد لائقا به إلا أن يحارب الطواحين؟

على المتابعين للوضع الخطير الذي تجتازه الجزائر أن ينتبهوا إلى أن هذا الاتهام المضلل المروج له ضد المغرب يندرج في سياق دخلت فيه الجزائر مرحلة النفط والغاز مقابل الغذاء، وهي علامة بداية المرحلة القصوى من الأزمة لكون الحقوق المعيشية للجزائريين باتت مهددة. فسياسة الدولة العسكرية أدخلت الجزائر باكرا إلى مرحلة انهيار الأمن الغذائي التي توقعها الخبراء لتصبح دولا مفلسة في مرحلة الجائحة. الاتهام المضلل المروج له ضد المغرب يأتي في وقت حصل فيه المغرب على اللقاح المضاد، وافقت العاهل المغربي الملك محمد السادس الخميس

المشروع الانفصالي للبوليساريو. وهذه انتهت إلى فق لم ترتقه رقة التحرشات الساذجة في الكركرات.

الآن هناك خياطة أخرى، مشروع انفصالي آخر، داخلي هذه المرة. أحمد قايد صالح لعب ورقة القبائل، وأورفيو سعيد شقريحة ومحمد مدين (توفيق)، بحثا عن دور داخلي يسعدان به، ومحاولة صرف الأنظار نحو المغرب، لا أكثر من مجرد غطاء مهلهل لذلك الدور.

لقد مولت الجزائر المشروع الانفصالي لجبهة البوليساريو وسلحتها، 45 عاما، وانتهت إلى بؤس، داخلي أولا، ومع البوليساريو نفسها ثانيا.

كان الأمر نوعا من تيه لا مثيل له، أضع من عمر البلاد ومواردها نصف قرن.

المغرب لا يتيه. حكومته تعمل كحكومة، وجيشه يعمل كجيش، وشعبه واحد. حتى أن تطلعاته الحدودية لا تزال ممدودة اليد للجزائر. وهو لا يحتاج مبررات، يعرف هو نفسه مراراتها، لكي يستخدمها ضد أحد.

الذين لا شغل لهم، يمكنهم أن يتبعوا مبررات وأوهاما ومزاعم مخابراتية ساذجة، لكي يطحنوا بلادهم أكثر مما فعلوا منذ استقلالها حتى اليوم.

هناك اقتراح لسلطة الجزائر أن يحسبه في الجزائر، يمكن للعالم أن يحسبه

التواطؤ مع بعض اطراف مشروع الإسلام السياسي، لإنتاج طيف معتدل، فإن الأزمات السياسية والاقتصادية، كما يعرف العاقل، غالبا ما تعيد إنتاج التطرف من ذلك الطيف نفسه.

الذين صنعوا "العشرية السوداء"، ربما يريدون العودة الجنرال خالد نزار أن يزرعوا عشوية أخرى. وهم يريدون استغلال ورقة "الانفصالية القبائلية" ليس كتبرير للفشل السياسي فحسب، وإنما لكي تجد المؤسسة العسكرية شغلا تشتغل به أيضا، هي التي لو نزعنا عنها دعم المشروع الانفصالي للبوليساريو لبدت قوة عاتلة عن العمل، رغم أنها تستهلك الكثير من موارد البلاد.

المسألة الأساس هي الهيمنة على النظام في البلاد. ذلك هو شغل تلك المؤسسة الأهم، وهي إذ تواجه حراكا شعبيا لم يتوقف، فإنها تامل في أن تشغله بشيء جديد، يوفر لها مبررا لعدم التوقف عن التدخل في السياسة.

الجزائريون يريدون سلطة مدنية، ونظاما ديمقراطيا يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات. فإذا كانت هذه الوجهة هي "العدو" الأول، فالآن هذه المؤسسة تاهت عن شعبيها ومطالبه وتطلعاته، إلى درجة أنه صار هو "العدو".

الحديث عن انفصالية قبائلية "يدعمها المغرب" هو في الواقع أحد أبرز التعبيرات عن عداوة جنرالات الجزائر مع الشعب الجزائري. لأنه يريد نظاما جديدا، يعمل فيه كل فرع من فروع النظام ومؤسسته، بما يجدر أن يعمل عليه، ليكون القضاء قضاء، والعسكر عسكريا، والحكومة حكومة، والبرلمان برلمانا، بدلا من أن يختلط الحابل بالنابل.

ما الفائدة، حيال ما تواجهه الجزائر من مشكلات داخلية، أن يجري حرق الأنظار نحو عداء مزيف مع المغرب؟ لم يدع المغرب فرصة إلا وانتهزها من أجل الوقوف في صف علاقات التعاون والتنمية وفتح الحدود وتنشيط المبادلات التجارية وإقامة المشروعات المشتركة والتسسيق في القضايا الإستراتيجية الأخرى.

الجزائريون يعرفون هذه التوجهات المغربية جيدا. ولكنهم يعرفون أيضا أن سلطاتهم العاجزة، تتشغل بما لا نفع فيه، لأنها لا تملك ما تفعله لحل مشكلات البلاد. ومؤسستهم العسكرية تحار الأن، كيف تعود لتصبح اللاعب الأوح في مسار التغيير، لكي تضعه على مقاسها. أول الخياطة لذلك المقاس، كانت

لتبرير ما بقي من إرث الجهد الانفصالي لجبهة البوليساريو بعد أن ثبت أنه بات في النزاع الأخير.

ترويج الأكاذيب عند دعم مغربي لزعيم "حركة الماك" فرحات مهني، يفضح نفسه بنفسه. من ناحية، لأن المغرب الذي كافح الانفصالية، يعرف أنها مشروع لا يستحق التعويل عليه. ومن ناحية أخرى، لأنه إذا كان من تاريخ في هذا المعنى، فهو تاريخ مضاد لكل انفصالية، جهوية كانت أو عرقية. الطبقة السياسية في المغرب، ظلت على مر العقود، تنتج فكريا يدافع عن وحدة الدول، واستقلالها، وأزدهارها. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالجزائر نفسها، فإن المغرب يدعم حركة التحرر الوطني الجزائري، لتكون الجزائر وطنا واحدا لجميع أبنائه.

مناوشات البوليساريو حول معبر الكركرات، كانت كمن يحاول أن يحيي العظام وهي رميم. إذ كانت من دون قيمة عسكرية، كما بدت وكأنها محاولة لمواجهة سيل الحقيقة الجارف، فانتهدت إلى فشل مفهوم.

لا تزال هناك، طبعاً، بعض بقايا لمن يجدون في نجاح المغرب بتعزيز وحدته السيادية، مبررا للهجوم عليه، أملا في إحياء الأوهام التي بددها الواقع، بأن مجرد البوليساريو لتكون شيئا أكثر من مجرد مخيمات سلاح تمارس حرب عصابات عبر الحدود. إلا أن المغرب الذي صنع من الاستقرار السياسي استقرارا للبناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ظل يجني ثمار عمل دؤوب. يواجه المشكلات بدلا من أن يهرب منها. وينشد الإصلاح، بدلا من أن يتشد الركون.

ويحكم أن التيه يمكنه أن يزيد تيهها، فإن مزاعم جنرالات المخابرات الجزائرية عن دعم مغربي للمشروع الانفصالي القبائلي، لم تلحظ شيئا على الأقل. الأول، أن المغرب نفسه لا مصلحة له في توجه يؤذي تماسكه الاجتماعي. والثاني، أن المؤسسة العسكرية الجزائرية، بدت كمن يطلق النار على قديمه. ذلك أن بث الأوهام الانفصالية القبائلية، يمكن أن يزيد مصاعب البلاد، بينما هي تفرق بما يكفي من المشكلات. إلا يوجد في هذه البلاد شيء آخر يجدر الالتفات إليه؛ هناك الكثير.

التطرف لا يزال قوة مؤثرة، ويشكل تهديدا مناصلا لاستقرار البلاد. فعلى الرغم من أن سلطة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة اختارت الميل إلى



**علي الصراف**  
كاتب عراقي

عندما تضع، في الصحراء، ماذا تفعل؟ العودة إلى الخلف، قد تعني ضياعا أطول، والمضي إلى الأمام، قد يعني المزيد من التيه.

هذا هو بالضبط حال الجزائر مع جنراليتها. إذ ما زالت "دونكيشوتية" السياسية هي السلاح الأثير، سواء مع قضايا الداخل أو مع جبهة البوليساريو. إذ أنها لا تستطيع أن تستنفض ما مات في تلك الحركة وكرس عزها عن أن تكون قوة انفصالية قادرة على تحقيق أهدافها. كما أنها لا تستطيع أن تضي معها إلى الأمام أكثر، بالنظر إلى حقيقة أنه لم يبق من مبررات المشروع الانفصالي أي قيمة أصلا. أما أزمات البلاد الأخرى، فقد ظلت تتفاقم.

**الجزائر مولت المشروع الانفصالي لجبهة البوليساريو وسلحتها، 45 عاما، وانتهت إلى بؤس، داخلي أولا، ومع البوليساريو نفسها ثانيا. فالأمر كان نوعا من تيه أضع من عمر البلاد نصف قرن**

السيادة المغربية على الصحراء تركزت، من قبل أن تتحول إلى اعتراف من جانب الولايات المتحدة. فهذا على أهميته في نطاق العلاقات الدولية، ليس بأكثر أهمية مما نجح المغرب في تكريسه من جهد تنموي عزز الاندماج السياسي والاجتماعي، ومن ثم السيادي على أرض تم حسم النزاع فيها منذ المسيرة الخضراء التي قادها الملك الراحل الحسن الثاني في العام 1975. العجز عن العودة إلى الوراء، أو المضي قدما في التيه، لا يعني بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية الجزائرية، ومخبراتها خاصة، الامتناع عن سبيل بجانب اليمين أو الشمال. فابتدعت دعما وهيميا يقول إن المغرب يدعم تحركا انفصاليا قبائليا في الجزائر. إنما

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
**د. هيثم الزبيدي**  
رئيس التحرير والمدير العام  
**محمد أحمد الهوني**

مدراء التحرير  
**مختار الدبابي**  
**كرم نعمة**  
**منى المحروقي**

مدير النشر  
**علي قاسم**

المدير الفني  
**سعيدة يعقوبي**

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

## بين أبوعمار وأبومازن

في مناطق السلطة، ورفضوا الانخراط في المسار السياسي الجديد، خصوصا أن باقي أعضاء اللجنة المركزية هم أعضاء جدد بالقياس لأبومازن، وغيره من الأعضاء المؤسسين.

وقد استمرت علاقة أبومازن بابوعمار على خير ما يرام حتى اندلاع الانتفاضة الثانية (أواخر العام 2000)، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد (2 يوليو 2000)، ولاسيما بعد تحول فتح نحو تطبيع الانتفاضة بعمليات المقاومة المسلحة، إذ ناهض أبومازن هذا الخط وراى فيه مغامرة، في حين احتضن أبوعمار الظاهرة المسلحة، لتحقيق التزاوج بين المقاومة والمقاومة، بعد أن رأى عقم خيار المفاوضات لوحده.

هكذا ظهرت مقولة أن أبوعمار لم يعد شريكا، وطالبت إدارة بوش بإحداث منصب رئيس الحكومة، وحينها شعر الزعيم الراحل ياسر عرفات بأن ثمة ضغوطا تمارس عليه، للإتيان بمحمود عباس رئيسا للحكومة، وهكذا كان، فقد تم تعيين أبومازن رئيسا للحكومة عام 2003، في هذه الظروف الصعبة والمصيرية، وفي ظل حصار عرفات

في مقره في رام الله (2002 - 2004). هكذا شعر عرفات بأن رفيقه القديم أبومازن بات بعيدا عنه، ما جعله يتحرج الظروف لإقالته، ولم يتأخر في ذلك، بل وتعمد إقالة أبومازن بطريقة فجأة، بعد أن أصدر إباحات تحريضية ضده باعتبارها بمثابة "كارزاي" فلسطين.

بعد أن الأقدار لعبت دورها، إذ عاد أبومازن إلى صدارة المشهد قبيل مغادرة عرفات في رحلته الأخيرة إلى باريس للعلاج في أواخر العام 2004، حيث أوصى به كمرجعية قيادية في غيابه، وهكذا كان.

في كل الأحوال، فقد وجد أبومازن نفسه في مواجهة تركة جد ثقيلة، وبالغة التعقيد، ذلك أن عرفات لم يكن مجرد قائد لتفصيل أو رئيس لمنظمة أو سلطة، بل إنه كان طوال ما يقارب أربعة عقود بمثابة زعيم للشعب الفلسطيني، وبديهي أنه إذا كان بالإمكان الاستحواذ على المكانة الرسمية للرئيس الراحل، فإنه من الصعوبة بمكان الاستحواذ على المكانة الشعبية، أو على شرعية الزعامة، التي كان يحتلها بها أبوعمار.

وما فاقم من هذه الإشكالية بالذات، أن عرفات وخلال العقود الماضية استطاع أن يماهي بين شخصه وبين المؤسسات والأطر التي يقودها، فهو السلطة والمنظمة وفتح، وهو الشعب والقضية، ما أدى إلى تهميش المؤسسات والأطر ومصاردة الحياة السياسية. ونتيجة لكل ذلك فقد ظل عرفات المتحكم بكل كبيرة وصغيرة في الساحة الفلسطينية، فهو الذي يتحكم بمفاتيح السياسة والعسكر والمال والرجال.

إضافة إلى ما تقدم، وكما هو معروف، فثمة جانب شخصي في أبوعمار يختلف تماما عن أبومازن، فكل منهما صاحب طريقة مختلفة، في العمل والإدارة وصياغة العلاقات واتخاذ المواقف. عرفات مثلا، يميل للرموز وطرح

كشهداء وهم أبوعمار، أبو جهاد، أبوإياد، أبو يوسف النجار، كمال عدوان، ماجد أبوشرار، أبو الوليد، أبو علي إباد، أبو الهول، أو بسبب المرض، خالد الحسن، أبو صبري، ولم يبق من القادة المؤسسين سوى بضعة أشخاص هم: محمد راتب غنيم (أبو ماهر)، وفاروق القدومي (أبو اللطف)، وسليم الزعنون (أبو الأديب).

أما الشرط الآخر الذي توفر لأبومازن، أو مهد له الصعود إلى سدة القيادة والسلطة، فهو ملازمته للرئيس الفلسطيني عرفات في تونس ثم في مناطق السلطة. ففي المرحلة "التونسية" اقترب أبومازن كثيرا من عرفات، وأصبح أحد أهم معاونيه.

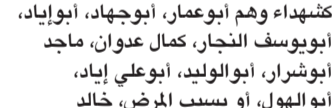
وفي تلك الفترة تم فتح قناة التفاوض في أوسلو، بمعرفة ثلاثة من قادة فتح هم أبوعمار وأبومازن وأبو علاء، وكان معهم ياسر عبدربه من اللجنة التنفيذية، وبمغزل عن الأعضاء الآخرين في قيادة فتح واللجنة التنفيذية والوفد المفاوض. وقد وقع أبومازن في أوسلو وفي البيت الأبيض سبتمبر 1993، باسم منظمة التحرير على الاتفاق، ما جعل منه شخصية سياسية مقبولة على الصعيد الدولي.

بعد إقامة السلطة، تعزز موقع أبومازن إزاء أعضاء اللجنة المركزية الآخرين في حركة فتح، وخصوصا إزاء أبو ماهر وأبو اللطف، اللذين رفضوا الإقامة

في هذه الأيام، وبعد 16 عاما على قيادته للكيانات الفلسطينية الرئيسية، يستحق محمود عباس (أبومازن) مراجعة لمسيرته في السياسة والقيادة، بعد أن خلف ياسر عرفات الذي طبع العمل الوطني الفلسطيني بطابعه، طوال مسيرة قدرها 35 عاما (1969-2004). وكان أبومازن طوال 56 عاما، من عمر الحركة الوطنية الفلسطينية، يعد أحد القادة التاريخيين المؤسسين لحركة فتح، (وهي اللجنة القيادية للحركة)، كما شغل موقع أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، وشغل في العام 2003 موقع رئيس الحكومة في السلطة، ثم أقبل بعدها في ظروف شهدت تجاذبات حادة بينه وبين الرئيس الراحل عرفات، وبعدها بات رئيسا للمنظمة والسلطة عام 2005.

بيد أن نخص سيرة أبومازن في القيادة والسلطة، بين أن طريق هذا الرجل لم تكن سهلة أو واضحة، فعلى الصعيد الشخصي مثلا، لم يكن أحد ولا أبومازن نفسه، يتوقع صعوده إلى تلك المناصب، أو حتى إلى أحدها، إذ لم يُعرف عنه طموح إلى ذلك، وهو بشخصيته العادية يقتقد لحسن التواصل مع الشعب، كما يقتقد لروح الزعامة، وهي كلها صفات مطلوبة في حركات التحرر الوطني. فوق ذلك لم يكن أبومازن لا الرجل الثاني ولا الثالث ولا العاشر في حركة فتح، بالرغم من أنه كان من القادة المؤسسين، ولم يعرف عنه أنه كان صاحب تيار أو قائد جماعة فخيره من "الأبوات".

وبالرغم من ذلك، فإن الأقدار شاعت أن يؤول الأمر إليه، إذ شهدت حركة فتح خسارة الصف الأول من قياديينها،



**ماجد كيالي**  
كاتب وساسي فلسطيني

في هذه الأيام، وبعد 16 عاما على قيادته للكيانات الفلسطينية الرئيسية، يستحق محمود عباس (أبومازن) مراجعة لمسيرته في السياسة والقيادة، بعد أن خلف ياسر عرفات الذي طبع العمل الوطني الفلسطيني بطابعه، طوال مسيرة قدرها 35 عاما (1969-2004). وكان أبومازن طوال 56 عاما، من عمر الحركة الوطنية الفلسطينية، يعد أحد القادة التاريخيين المؤسسين لحركة فتح، (وهي اللجنة القيادية للحركة)، كما شغل موقع أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، وشغل في العام 2003 موقع رئيس الحكومة في السلطة، ثم أقبل بعدها في ظروف شهدت تجاذبات حادة بينه وبين الرئيس الراحل عرفات، وبعدها بات رئيسا للمنظمة والسلطة عام 2005.

بيد أن نخص سيرة أبومازن في القيادة والسلطة، بين أن طريق هذا الرجل لم تكن سهلة أو واضحة، فعلى الصعيد الشخصي مثلا، لم يكن أحد ولا أبومازن نفسه، يتوقع صعوده إلى تلك المناصب، أو حتى إلى أحدها، إذ لم يُعرف عنه طموح إلى ذلك، وهو بشخصيته العادية يقتقد لحسن التواصل مع الشعب، كما يقتقد لروح الزعامة، وهي كلها صفات مطلوبة في حركات التحرر الوطني. فوق ذلك لم يكن أبومازن لا الرجل الثاني ولا الثالث ولا العاشر في حركة فتح، بالرغم من أنه كان من القادة المؤسسين، ولم يعرف عنه أنه كان صاحب تيار أو قائد جماعة فخيره من "الأبوات".

وبالرغم من ذلك، فإن الأقدار شاعت أن يؤول الأمر إليه، إذ شهدت حركة فتح خسارة الصف الأول من قياديينها،

